المتغيرات الفكرية للخلافة العباسية في عهد المتوكل على الله ٢٣٢-٢٤٧هـ/ ٨٤٦-٨٦١م
المسوغات والنتائج

أ.د. نزار محمد قادر د. سرى ممتاز عبدالله
جامعة الموصل /كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على ما أحدثه الخليفة المتوكل على الله من متغيرات فكرية، عدّت انقلاباً على ثوابت أسلافه، حتى وسم بالإنقلاب المتوكلي. ولمجهولية النشأة والتوجهات وضبابية الروايات فضلاً عن تأخر ما قام به الخليفة المتوكل على الله من إجراءات توجب البحث عن المسوغات وما استهدف منها، فضلاً عن مدى ما أفرزته من نتائج، على صعيد استعادة الخلافة لمكانتها وانعكاسات ذلك وتداعياته على المستوى الداخلي، ومكانة الخلافة.

.

العباسية في عهد المتوكل على الله ٢٣٢-٢٤٧هـ/ ٨٤٦-٨٦١م
المسوغات والنتائج

(١)

بويع جعفر بن المعتصم بالله بالخلافة في سنة ٢٣٢هـ/ ٨٤٦م بعد وفاة الواثق بالله، وهو أبن ست وعشرين عاماً [١].

وتجمع لروايات على أن اختياره كان مصادفة، إذ لم يكن ولي عهد مسمى من قبل أبيه أو أخيه الذي لم يعهد لأحد حتى ولده، ربما لحداثة سنه، ولم يكن راضية عن أخيه لسوء رأيه فيه لذلك اختلفت الحاشية فيمن يسمونه للخلافة فمالت فئة من الحاشية ومنهم الوزير الزيات إلى تسمية محمد بن الواثق، إلا أن حداثة سنه فسحت المجال لقادة الجيش للاعتراض عليه، ولما كان لابد من بيعة أحد للخلافة لانعكاسات خلو المنصب من مسمى، لذلك تعجل كبير القضاة احمد بن أبي دؤاد في إيجاده، فوجد جعفر بن المعتصم جالسة في صحبة الغلمان الأتراك، فأتى به وبايعوه بالخافة، ولقبه أبن أبي دؤاد بالمتوكل على الله [٢].

وتغيب المصادر ملامح نشأته. واتجاهه الفكري خلافة لأسلافه باستثناء شذرات تؤشر بعض سلوكياته التي سببت غضب أخيه الواثق الذي لم يتوانى عن معاقبته إمام الملأ من حاشيته الذين نفروا منه مراضاة للخليفة [٣].

وعلى الرغم من ذلك نجد في المصادر احتفالا ببيعته منذ بدايتها، فأطنبوا في امتداحه وغالوا في صفاته وسيرته في حياته ومماته، بحيث لم يحظى أحد من أسلافه بهذا الحشد من الإجماع على مناقبه، حتى قالوا (أن الخلفاء ثلاثة، أبو بكر (ﷺ) يوم الردة، وعمر بن عبد العزيز في رد المظالم، والمتوكل على الله بأحياء السنة وإماتة البدعة) [٤]، من هنا علا صيته في المصادر، لأنه أحيا السنة وأمات البدعة، وصنع التحديث بخلق القران الكريم، واستقدم المحدثين إلى سامراء وأمرهم بالتحديث بالرؤيا والصفات [٥] ولذلك غيبوا ما عدا ذلك مما أحدثه وانعكاساته على التركيبة الاجتماعية، والأثنية، فضلاً عن أنهم أهملوا التزمين التاريخي لإجراءاته ومسوغاتها، بل أنهم استقدوا النهايات لتكون البداية، دون أية مقدمات تبرر الفعل، لإضفاء صورة المنقذ على شخصه وخلافته، ما جعلهم يعتمدون على المسوغات الواضحة والنهاية الدرامية التي لم تؤتي ثمار ما كان يرجوه من هذه المقدمات.

وعليه التعرف على حقيقة هذه المدة ومسوغات ما حدث خلالها من متغيرات فكرية، لابد من إعادة قراءة النصوص، وترتيب التزمين التاريخي للأحداث وصولا إلى مبرراتها ونتائجها.

(٢)

ابتدأ الخلية المتوكل على الله خلافته دون أية ملامح تشير إلى تغيير في النهج والسياسة مخالفاً بها أسلافه، إذ اعتماء ذات الشخصيات التي شاركت أخيه الواثق بالله، الإدارية والعسكرية، طيلة السنوات الخمس الأولى وهي التي أوصلته للخلافة التي لم يكن يتوقعها، فوزيره محمد بن عبد الملك الزيات، وقاضي القضاة أبن ابي دؤاد، واستمر الآخرون بتولي مهام الدواوين الرئيسية في الدولة [٦]. وأقر لقادة الجيش الأتراك ما كان لهم من امتيازات في المدة السابقة، فعهد لايتاخ قيادة الجيش والمغاربة والأتراك والموالي والبريد ودار الخلافة [٧]، وتولى صالح التركي إمارة دمشق [٨] ويزيد بن عبدالله التركي ولاية مصر[٩]، وعلى المستوى الأدنى صرف للجند العطاء وأموال البيعة بنسب متفاوتة [١٠].

وعلى المستوى الفكري لم نلحظ في المصادر تغيرا جذرياً في نهج الخلافة خالفت توجهاتها السابقة، لاسيما في ما يتعلق بمسالة خلق القران الكريم، التي تجاذبت اطرافها قوى متعددة، وكان الخليفة الواثق بالله قد تراجع عن التزامها قبل وفاته، حسب الروايات [١١]، على الرغم من أن أشلاء نصر بن احمد الخزاعي لازالت معلقة ما بين جسري سامراء وبغداد[١٢]، وغابت هذه

المسألة ما بين الفعل ورده، وسط احتفال المصادر بولاية المتوكل على الله منذ الوهلة الأولى، فلا مؤشرات تؤكد على استمرارها (التزامها أو معارضتها) من كل القوى التي لامست قناعاتها في المدة السابقة.

بدأ تاريخ المتوكل على الله، بما أحدثه من تغيير إداري طال جميع الشخصيات التي نقم عليها لتطاولها عليه، مجاملة لأخيه الواثق بالله، المعترض على بعض سلوكياته [١٣]، باستثناء أحمد بن أبي دواد. المتعاطف معه والساعي لان يصلح ذات البين بينه وبين أخيه [١٤]، ولا يعني ذلك مؤشرا على التزام موقف فكري مخالف لأسلافه، إنما حركته دوافع شخصية لم يتحمل التلاؤم معها، لذلك تعجل عزلهم بعد شهور من ولايته فشهدت سنة ٢٣٣هـ/ ٨٤٧م عزل الوزير محمد بن عبد الملاك الزيات، وعمر بن الفرج صاحب بيت المال، وسليمان بن إبراهيم كاتب الرسائل، وأبو الوزير احمد بن خالد، والفضل بن مروان صاحب ديوان الخراج، ومصادر أموالهم [١٥].

ولم تطل هذه التغييرات أبن أبي دؤاد قاضي القضاة، وسكتت المصادر عن ذلك وهي التي حملته مسؤولية المحنة على مدى عقود من ولاية ثلاث من الخلفاء (المأمون، والمعتصم بالله، والواثق بالله)، فهو تغيير إداري محض لا يسوغ الذهاب إلى انقلاب فكري بدأ يمهد له المتوكل على الله، وعلى الرغم من ذلك تتعجل المصادر لتصدير هذا الانقلاب إلى حد الاضطراب دون مقدمات أو مسوغات أنية أو سابقة، لتؤشر أن التغيير تمخض عن قناعة سابقة ورفض لسياسة أسلافه، مع افتقاده لكل المسوغات، في النشاة الفكرية أو للدور والموقف خلال هذه المدة فضلاً عن مفاجأة ولايته، لإبعاد الشبهة عن مسوغات أخرى، فيقدمون القول أن الخليفة المتوكل على الله أظهر السنة سنة ٢٣٤هـ/ ٨٤٨م وزجر على القول بخلق القران الكريم وكتب بذلك إلى الأمصار واستقدم المحدثين إلى سامراء وأجزل صلاتهم وأمرهم برواية أحاديث الرؤية والصفات [١٦]، إلا أن منطق الأحداث ومسوغاتها لا يقر هذا التعجل على الرغم من كثرة الروايات التي تقر بذلك، والتي أسطرته بكثير من الروايات الموضوعة في شخصيته، إذ ذهب كثيرون منهم بان الرسول (ﷺ) أقر ولايته من خلال مخاطبته بالخلافة تفسيرا لبعض الرؤى [١٧]، ومنها استنبطوا أن الله (ﷻ) غفر له بعد مقتله لأحيائه بعض السنة[١٨] للتعتيم على التجاوزات التي ارتكبها خلافاً لأسلافه.

إلا أن المنطق التاريخي للأحداث يؤكد أن السنوات الأربع الأولى من خلافة المتوكل على الله كانت امتدادا لما سبقها من خلافة أخيه، باستثناء التغييرات الإدارية التي أحدثها وقلنا أنها كانت ردة فعل لموقف شخصي سابق ولا تؤشر أي انقلاب في التوجهات على مختلف الأصعدة الفكرية والعسكرية. إلا أن مسار الإحداث يؤشر آن منحنى التغير في سياسة المتوكل على الله

وتوجهاته بدأت منذ سنة ٢٣٥هـ/ ٨٤٩م، على أثر خلاف بين الخليفة والقائد التركي إيتاخ في جلسة خاصة، تجاوز فيها الأخير على الخليفة الذي أضطر للاعتذار منه مراضاة له[١٩].

لا شك أن هذه الحادثة وإن كان لها ظروفها وخصوصيتها إلا أنها عصفت بالخليفة المتوكل على الله قناعة وتوجهات، إذ شهدت هذه السنة العديد من الإجراءات تؤشر اتجاها معيناً للوصول الى هدف معين وليس هناك ما يؤكد أو يلمح إلى أن هذا التغير تمخض عن قناعة أو رد فعل شخصية أو عن طريق فئة ذات اتجاه فكري وسياسي مخالف.

أياً كان الأمر، فأن الخليفة بدأ يخطط للتخلص من القائد التركي إيتاح على الرغم من نفوذه وسطوته، إذ لم يغفر له تجاوزه عليه. ولأنه غير قادر على تحقيق ذلك في سامراء لكثرة أتباعه قام بإرساله إلى الحج وفي فترة غيابه جرده من الحجابة ونقلها إلى القائد التركي وصيف ضمانا لعدم ردة فعله [٢٠]، وفي طريق العودة تمكنوا من قتل إيتاخ في بغداد [٢١]، وإلى هذا يشير الطبري [٢٢] بقوله ((لو لم يؤخذ ببغداد ما قدروا على أخذه ولو دخل إلى سامراء فأراد بأصحابه قتل جميع من خالفه أمكنه ذلك))، ويبدو أن ذلك كان بداية التفكير بأحداث تغيير في بنية الجيش بشكل يجعل الخليفة يسيطر عليه بصورة مباشرة من خلال الحد من سيطرة القادة الأتراك بأحداث الصراع فيما بينهم أو تصفيتهم، ولتحقيق ذلك عمد إلى تقسيم أقاليم الخلافة بين أولاده الثلاثة (المنتصر، المعتز، والمؤيد) لتجريد القادة الأتراك من نفوذهم على ولايات الخلافة [٢٣].

اعقب ذلك عدد من المتغيرات ربما تعد صادمة لمجرى الأحداث لافتقادها للمسوغ، ما يشير إلى أن الليفة المتوكل على الله ومن حوله يبغون من وراء ذلك النفاذ إلى هدف معين. في ذات السنة ٢٣٥هـ/ ٨٥٠م صدر الأمر بمنشور طويل بإلزام أهل الذمة بلبس الغيار والأمر بهدم الكنائس المحدثة [٢٤] أعقبه سنة ٢٣٦هـ/ ٨٥٠م بهدم ضريح الإمام الحسين (عليه السلام)، وإعفاء أثره ومنع زيارته [٢٥].

وشهدت سنة ٢٣٧هـ/ ٨٥١م إجراءات فارقة تؤشر جلياً الانقلاب الفكري ومقاصده من جهة، فضلا عن غايات المؤرخين ومقاصد الرواة للتعتيم على التزمين التاريخي للحدث لمآرب تستهدف الإيحاء بعقلنة الإجراءات منذ بدايتها تنزيهاً لها عن الغرض، ففيها غضب الخليفة المتوكل على الله على قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد وعزله وصادر أمواله [٢٦] وهو حمله الرواة جريرة التغرير بثلاثة خلفاء (المأمون، والمعتصم بالله، والواثق بالله). وألصقت به محنة خلق القران الكريم وتداعياتها، إلا أنهم سكتوا عن التزام المتوكل على الله له، طيلة ست سنوات من خلافته، مغيبين مسوغات ما حل به وبعائلته وفي ذات السنة أمر المتوكل بإنزال جثة احمد بن نصر الخزاعي والجمع بين رأسه وجسده المعلقين على جسري سامراء وبغداد، وان يسلم إلى أوليائه [٢٧]، ويسكت الرواة ومن ارخ لهم عن أية إشارة تسوغ بقاء الخزاعي الذي قالوا انه ذهب ضحية

المحنة، لست سنوات في عهد من روجوا له منذ بداية خلافته لأنه أحيا السنة وأمات البدعة. وأعقب إنزال ما تبقى من جثة الخزاعي أمر الخليفة إلى الأفاق بالمنع من الكلام والكف عن القول بخلق القران، وأن من تعلم علم الكلام ولو تكلم فيه فالمطبق مأواه إلى أن يموت وأمر الناس أن لا يشتغل أحد إلا بالكتاب والسنة لا غير، ثم أظهر إكرام احمد بن حنبل واستدعائه من بغداد إليه [٢٨].

وهكذا بهذا التسلسل المنطقي يتسق الحدث، ويظهر جليا مسوغ الترابط التاريخي، وأن ما روجه المؤرخون من أن المتوكل على الله أستهل خلافته بهذه الإجراءات لا يتسق والوقائع التاريخية، ومرجعية ذلك تعود إلى كراهية هؤلاء للاعتزال وتعجيلهم الخلاص من رموزه خاصة وإنهم قد حظوا بدعم رسمي في المرحلة السابقة، فضلا عن ذلك أرادوا إضفاء صورة البطل المنقذ على الخليفة المتوكل على الله حتى قولوه انتقاده لأخيه وأبيه وعمه، إذ ذكر أن رجلا كتب رقعة إلى المتوكل ((يا أمير المؤمنين أن أحمد بن حنبل يشتم أبائك ويرميهم بالزندقة))، فكتب فيها المتوكل، أما المأمون فأنه خلط فسلط الناس على نفسه، وأما أبي المعتصم فانه رجل حرب ولم يكن له بصر بالكلام، وأما أخي الواثق فأنه أستحق ما قيل له، ثم أمر بضرب الرجل الذي رفع إليه الرقعة مائي سوط [٢٩]، ولا تحتاج الرماية إلى نقد، إذ أنها واضحة الاتجاه والمقاصد.

ما يهمنا هو المسوغات التي أنجبت على ما اصطلح عليه المحدثون (بالانقلاب المتوكلي) هل أن المسألة عقدية واتجاه فكري متأصل في نشأة الخليفة المتوكل على الله، أستغل خلافته لتجسيد اتجاها فكرية خالف فيه أسلافه، أم تداعيات سياسة استجدت في مستهل خلافته نبهته إلى الحاجة لقوى غير تقليدية تمكنه لو التزم توجهاتها في دعمه لغرض هيبة الخلافة.

فإذا ما التزمتا الاقتراض الأول، فلم نجد أي مؤشرات في المصادر تعين على دعمه وترجيحه، إذ لم يرد في المصادر أي شيء عن نشأته وثقافته وشيوخه بما يوحي بطبيعة اتجاهه الفكري ولأنه لم يكن ولي عهد مسمى من قبل أبيه أو أخيه، فقد كان مغمورا كحال بقية أولاد الخلفاء، خاصة ولم يؤشر له اي موقف على أي صعيد قبل بيعته للخلافة التي جاءت مصادفة، بعد أن رفض الواثق بالله تسمية من يخلفه سوى ما ترشح عنه من بعض السلوكيات التي كانت سبباً لنقمة اخيه ونفوره منه [٣٠]. وهذا ما وقع به الرواة والمؤرخون، إذ لم يعهدوا له بما يؤهله لإحداث هذه التغيرات التي افتقدت للمسوغات فكانت صادمة حار اللاحقون في تفسيرها، أما ما ذكر السيوطي [٣١] نقلا عن ابن عساكر عن هشام بن عمار انه قال (سمعت المتوكل يقول: واحسرتاه على محمد بن إدريس الشافعي، كنت أحب أن أكون في أيامه فاراه وأشاهده وأتعلم منه فأني رأيت رسول الله (ﷺ) في المنام وهو يقول : يا أيها الناس أن محمد بن إدريس المطلبي قد صار إلى رحمة الله وخلف فيكم علماً حسناً فأتبعوا تهدوا، ثم قال : اللهم ارحم محمد بن إدريس

رحمة واسعة، وسهل علي حفظ مذهبه وانفعني بذلك)، ومن هنا أستنتج السيوطي ومن نقل عنه أن المتوكل على الله تمذهب بالمذهب الشافعي وكان أول من تمذهب به من الخلفاء.

وعلى الرغم من هشاشة الرواية، ووضوح وضعها في سياق الصراع بين المذاهب إلا أن الوقائع لا تعضدها، إذ ما أُشر على الخليفة المتوكل على الله سياسة وسلوكيات تعصف بكل ذلك.

إلا أن ما ذهب إليه المحدثون بأن إجراءات الخليفة قصدت مرامي سياسية لا علاقة لها بالاتجاه الفكري وإن تصدر الواجهة، إذ أنه كان يرنوا لمعاضدة قوى غير تقليدية تعينه على تحقيق أهدافه بعد منحنى التغير في علاقته مع الأتراك. المعضلة التي لم تكن طارئة على عهده بل عانى منها أبوه (المعتصم بالله) وأخوه (الواثق بالله) إلا أن أسلافه خبروا كيفية التعامل معها، إذ رحل بهم المعتصم بالله إلى سامراء، وتماهي الواثق بالله مع الأمر الواقع ولم يكتف بإغداق الامتيازات المالية والعسكرية على قادتهم بل أشركهم في إدارة الدولة [٣٢] وتؤشر ردة فعل المتوكل على الله أن تجاوزاتهم قد تعدت الاحتمال، خاصة وانهم من جاءوا به إلى الخلافة ولا سبيل للنفاذ من هذا الطوق سوى البحث عن قوى بديلة لا يمكن أن تكون قوة عسكرية مخالفة لحاجتها للوقت، فضلا عن أنها ستثير انتباه الأتراك لذلك تنبه أو نبه بأن لا خيار أمامه سوى جماهير العامة وقواها المحركة التي تتحرك لاستعادة مكانتها التي فقدتها في عهد المأمون [٣٣] لذلك بدأت إجراءاته تغازل طموحاتهم، فضلاً عن إعادة الاعتبار لهم والإقرار بقيادتهم للعامة، فأستقدمهم إلى سامراء وأكرم مثواهم وأتاح لهم التحديث، فالتفت حولهم العامة بأعداد هائلة بالغ في تعدادها المؤرخون [٣٤]، ومن هذا المخاض يصدر الرواة الحنابلة ومقدمهم الإمام احمد ابن حنبل الأعداء التقليديين للاتجاهات الفكرية التي وسمت عهود ثلاثة من الخلفاء ملمحين أن الخلافة قد التزمت توجهاتهم الفكرية من خلال استقدام الإمام احمد ابن حنبل إلى سامراء وتكريمه وإعادة الاعتبار له لما عاناه من تداعيات المحنة، وعلى الرغم من الزيارة السريعة للإمام احمد لسامراء واعتذاره عن الاستقرار فيها والسماح له بالعودة إلى بغداد التزاماً بتوجهاته ورفض المساومة عليها إلاّ أنهم ينسبون للخليفة المتوكل على الله بأنه كان لا يولي أحدا إلا بعد مشورة الإمام أحمد [٣٥]، ومن هذا المنطلق ولى يحيى بن أكثم قضاء القضاة بعد عزل ابن أبي دؤاد ((وهو من أئمة السنة ومن المعظمين للفقه والحديث واتباع الأثر)) [٣٦]. وبمشورته شدد على أهل الذمة بلبس الغيار، وهدمه للكنائس والبيع او المحدثة [٣٧]. وذلك لصبغ السياسة المتوكلية بالصيغة الحنبلية وتحميلهم الإجراءات فئات المجتمع من التوجهات الأخرى، وليس ذلك فحسب إذ استكمالا للصورة أطلق الخليفة يد الحنابلة على مخالفهم بالرأي إلى الحد الذي لم يكن يطيق الاستماع لشكوى الأخرين من تجاوزاتهم، إذ ذكر أن صاحب الخير رفع له قوله (أن أصحاب الإمام أحمد يأتون على أهل

البدع حتى يكون بينهما الشر فقال لصاحب الخبر لا ترفع إلي من خبرهم شيئا، شد على أيديهم، فانهم وصاحبهم من سادات محمد (ﷺ) [٣٨]. ولا تحتاج الرواية إلى نقد فهي واضح المرامي.

لا شك أن هذه الإجراءات قد أعادت الاعتبار للمحدثين وسمت بمكانتهم التي فقدوها في العهود السابقة وتناغمت مع المفهوم الديني للسواد الأعظم من العامة، المسيرة والمنقادة لرموزها الدينية، إذ أن ما حصل في المدة السابقة من جدل حول القران الكريم، وما تمخض عنها من تداعيات اكبر من استيعابها بواجهاتها ومقاصدها.

أذا ما ذهبنا بهذا الاتجاه الذي غلبه المحدثون تبريرا لسياسة الخليفة المتوكل وإجراءاته، فهو بذلك قد أسس لقاعدة عريضة من الموالاة ممثلة بالفقهاء والمحدثين مدعومة بقوة طاغية من العامة، يمكنها مساندته في تحقيق مراميه في استعادة هيبة الخلافة والنفاذ من سيطرة الأتراك (قادة وجند) ولم يتبق بعد هذا المخاض وما أحدثه من تداعيات على مستوى البنية الاجتماعية والفكرية سوى استثماره لتحقيق ما رمى إليه.

(٣)

إلا أن الخليفة المتوكل يفاجئنا برغبته بالانتقال وعاصمته إلى دمشق، وهذا ما يسكت عنه المؤرخون (قدامى ومحدثون)، إذ لم يجدوا مسوغ سوى أن مناخها وهوائها العليل يتوافق مع صحة المتوكل على الله، الذي لا نعرف أنه أشتكى من علة. فشد الرحال إليها أواخر سنة ٢٤٣هـ/ ٨٥٧م ودخلها في صر ٢٤٤هـ/ ٨٥٨م، وعزم على المقام بها ونقل دواوين الملك إليها وأمر بالبناء بها [٣٩]، إذ لم يحتمل المتوكل على الله ما أحتمله اخوه وابوه في المقام بسامراء طيلة العقود الماضية.

إلا أن المنطق يقر أن الخليفة قد استهدف بهذا الرحيل النفاذ من سطوة الأتراك المحاط بهم في سامراء المقيدين لنفوذه وصلاحياته والمغالين بامتيازاتهم وحتى تجاوزاتهم على مكانته وهيبته، بحثا عن وسط مغاير لا يتواجدون فيه فكانت دمشق حيث الحضور العربي بمختلف مكوناته القبلية مستهدفاً أن يكون البديل الداعم له، إلا أن ما يثير التساؤل لماذا دمشق وليس بغداد عاصمة اسلافه التي حظي به بمقبولية أهلها عامة وخاصة بما لم يحظى أحد من الخلفاء قبله، إذ أنها مؤهلة لأن توفر له قوة هائلة بعد أن شهدت تضخماً سكانياً هائلا في القرن الثالث الهجري حسب رأي الطرابيش [٤٠]، خاصة وأنها قد خبرت اللعبة السياسية، إذ تمكنت بمختلف قواها الاعتبارية والعسكرية على خلع خليفة (المأمون) وتولية الخليفة (إبراهيم بن مهدي) في سابقة لا نظير لها ما جعلها إشكالية مركزية في السياسة الداخلية الخلافة وقيمة ثابتة في المعادلة السياسية، لا مناص من أن يحسب حسابها في خطط الخلافة [٤١]، ما جعل الخليفة

المأمون يوصي بها أخاه المعتصم بالله بقوله (لا تغفل أمر الرعية، الرعية، العوام، العوام، فإن الملك بهم) [٤٢].

فإذا كان هذا هو الواقع لماذا ترك المتوكل على الله الأرضية التي مهد لها هارباً إلى حيث لم يتوقع أحد بعد كل إجراءاته التي قصد فيها التقرب إلى العامة ورموزها حسب قوله ((إن الخلفاء كانت تتصعب على الرعية لتطيعها، وأنا ألين لهم ليحبوني ويطيعوني)) [٤٣].

إن ما يبرر ذلك احتمالين يتعكزان على الظن والتخمين، أولهما: أن بغداد قريبة من سامراء وأن أي إجراء ما يتخذه المتوكل على الله يطال الأتراك بوجودهم وامتيازاتهم سيكون تحت أنظارهم، فهجومهم على بغداد امر وارد ومتوقع، قبل أن يتمكن الخليفة من إعادة تنظيم قواه العسكرية التقليدية، فضلا عن ذلك، فإن كل ما قيل عن حجم العامة وقواها التي أفاع المتوكل على الله في حشدها من خلال إجراءاته السابقة، تبقى قوى غير منظمة أو مدربة وغير منضبطة، فضلا أن الوقائع أثبتت أنها سرعان ما تتراجع تاركة رموزها تواجه مصيرها لوحدها. لذلك فتخلي الخليفة عن بغدد يؤشر قناعته يعبث إجراءاته التي عصفت بالتركيبة العقدية والاجتماعية دون طائل. إذ لم يستفد من تجربة أبيه المعتصم بالله إذ حين قرر الخروج من بغداد للنفاذ من سخط عوامها وقواها المسلحة لأصطناعة الأتراك والاستكثار منهم وأختار موضع سامراء لبناء عاصمته الجديدة كانت يسنده قوة عسكرية كبيرة وموالية لذلك كان مهيئاً لأية ردود فعل تصدر من بغداد، وقادر على مواجهتها إذا ما جاءته من البر ومن الماء حسب قوله [٤٤]، إلا أن المتوكل على الله لم يدرك هذه الممارسة وكان لديه الوقت من حيث تغير موقفه من الأتراك سنة ٢٣٥هـ/ ٨٤٩م إلى حيث قرر مغادرة سامراء سنة ٢٤٣هـ/ ٨٥٧م، من اصطناع قوة عسكرية بديلة من أهل بغداد، يمكنها دعمه في مواجهة الأتراك. وثانيهما: اقتناع الخليفة أو من قد أقنعه بأن دمشق بعيدة نسبيا عن سامراء، وستوفر له جواً موالياً من قبائلها العربية، مؤهلة لأن تكون بديلاً قومية مناهضة للأتراك وتجاوزهم على حرمة الخلافة باعتبارها مرجعية للمسلمين، واستناداً لهذا أمر بالبناء فيها ونقل دواوين الخلافة إليها، ما يعني استقراراً دائماً [٤٥].

أدرك الأتراك مرامي الخليفة بالانتقال إلى دمشق، وخطورة ذلك على مكانتهم وامتيازاتهم، إذ يؤشر ذلك إمكانية إقامة جيش مركزي يعتمد على عرب الشام والجزيرة، فيعصف بهم، ويُشتتهم، ما جعلهم يثيرون الاضطراب في سامراء، إذ ضحوا مطالبين بأرزاقهم وجردوا أسلحتهم مهددين بقتل الخليفة المتوكل على الله [٤٦]، فاستشار الخليفة من حوله، ومنهم رجاء الحضاري فأشاروا عليه بصرف أرزاقهم والعودة إلى سامراء [٤٧]، وبذلك لم يمهله الأتراك سوى شهرين وأيام لم يسعه فيها عمل شيء، خاصة وأنه لم يلق الدعم من عرب الشام لميولهم المعرفة [٤٨]. وهذا ما يعتم عليه الرواة إذ يعللون رجوعه بانه "استوبأ البلد وذلك لأن هواء بارد ندي والماء ثقيل، والريح تهب

فيها مع العصر، فلا تزال تشتد حتى يمضي عامة الليل، وهي كثيرة البراغيث، وغلت الأسعار، وحال الثلج بين السابلة والميرة"[٤٩]. هكذا يتغير المناخ والموقف خلال شهرين.

أفشل الأتراك محاولة المتوكل على الله، وأجبروه على العودة إلى سامراء، ويغيب في المصادر اي ذكر عن طبيعة الأجواء بعد العودة، من حيث علاقة الخليفة بالقادة الأتراك، وقد عاد إلى وسطهم بعد محاولة فاشلة، إلا أن ما ترشح يفيد بأنه كان عازم على تحجيم دورهم والتخلص منهم، فأمره ببناء الماحوزة، أو المتوكلية سنة ٢٤٥هـ/ ٣٥٩م يؤشر على أنه لم يعد يطيق الاستقرار في وسطهم، فانتقل إليها ودواوين الخلافة، سنة ٢٤٦ هـ/ ٨٦٠م [٥٠]، ولا ندري من ترك في سامراء، ومن لحق به، من نخبها وعواملها، سوى أنه أقطع في المتوكلية أتباعه وقادته الموالين له [٥١]، وفيها عزم على تحجيم الأتراك، وجفا مواليهم "وحط مراتبهم وعمل على الاستبداد بهم والاستظهار عليهم" [٥٢]، تزامن ذلك مع سعيه لتكوين قوة عسكرية بديلة قوامها من العناصر غير التركية من العرب والأبناء، والعجم والأرمن والزواقيل، بالغت الروايات في تعدادها، فقيل عشرة آلاف وقلي ثلاثة عشر ألف، عهد بقيادتها إلى وزيره عبيد الله بن يحيى بن خاقان [٥٣].

لا شك أن الأتراك استوعبوا مقاصد الخليفة المتوكل على الله منذ عزمه الاستقرار في دمشق، ومؤشرات التغيير في منحى السياسة العسكرية للخلافة، ما يصيبهم بمقتل إذا ما نجح الخليفة في مسعاه، فاخذوا يتحينون الفرصة للتخلص منه وقبر محاولاته، فترشح عن عزمه الفتك ببغا ووصيف الذي قبض على ضياعه وأقطعها للفتح بن خاقان، فتعجلوا التخلص منه قبل أن ينفذ ما عزم عليه، فخططوا للسيطرة على دار الخلافة، ودخلوا عليه ليلا وقتلوه في مجلسه في ٤ شوال سنة ٢٤٧هـ/ ٨٦١م [٥٤].

ولا يعول كثيراً على ما يصوره الرواة من أن ولده المنتصر، سهّل عملية اغتيال والده، إذ كان أحد أقطاب المؤامرة، لما كان بينه وبين والده من جفوة، إذ أن قرار التخلص من الخليفة قد اتخذ منذ سنة ٢٤١هـ/ ٨٥٨م عندما قرر الانتقال إلى دمشق، وسواء كان يعلم بهذا الأمر أو غافلا عنه، فليس بإمكانه عمل شيء، فالخلافة كلها محجور عليها من قبل الأتراك، يؤكد ذلك ما حدث للمنتصر معهم إبان خلافته [٥٥].

ما يهمنا من هذا، ما قدمنا له محتذين حذو ما افترضه بعض المحدثين لتبرير ما اصطلحوا على توصيفه "بالانقلاب المتوكلي"، من ذلك ما أحدثه من تغيير في بنية القوة العسكرية مواليه وداعمة له في صراعه مع الأتراك، ولافتقادنا للتزمين التاريخي لهذا التشكيل، إلاَ أن مؤشرات المصادر تلمح أن ذلك تم بعد رجوع الخليفة من سامراء، ما يعني أن الوقت لم يمهله لاختبار قوتها وولائها، وأياً يكن الأمر، فقد احتشدت هذه القوة بتركيبتها المتنوعة، صبيحة متل المتوكل على

الله، وطلبوا من قائدهم عبيد الله بن يحيى بن خاقان التدخل والثار لمقتل الخليفة، وليس لحمياته أو التجاوز على حياته، مخاطبين إياه بقولهم "ما اصطنعتنا إلا لهذا اليوم، فمرنا بأمرك، وآذن لنا .... نقتل المنتصر ومن معه"، إلا أنه أبى ذلك خشية على حياة المعتز الموجود في دار الخلافة [٥٦].

لا شك أن هذا التبرير لا يقوى على تفسير هذا العجز، إذا ما استبعدنا التواطؤ، رغبةً من عبيد الله في الحفاظ على مكانته في المرحلة القادمة، خاصةً وأن السيف قد نفذ وقتل الخليفة، إلاّ أن المبرر الأكثر مصداقية هو أن القوة التي بدأ في تشكيلها المتوكل على الله والتي لم يمهله الوقت في استكمالها واختيارها لم تكن متكافئة العدد والقوة مع الأتراك، ما يشكل مغامرة في المواجهة غير محسوبة النتائج والتداعيات، ما يعني أن المصادر قد غالت كثيرة كعادتها في تعداد هذه القوة.

أما ما عول عليه الباحثون المحدثون، تبريراً للمتغيرات التي أحدثها الخليفة المتوكل على الله بإجراءاته، وهو التقرب إلى الغالبية من العامة ليحبوه حسب قوله ومقدميهم العقديين من الفقهاء والمحدثين، ووصولاً لاستثمار قواهم في دعمه لتحقيق مراميه، فذلك افتراض لم يتجسد على الواقع، إذ لم نشهد أن سامراء أو بغداد، او أيٍ من أقاليم الخلافة، قد انتفضت ردا على هكذا حدث لا سابقة له – على الأقل في أسلافه – ولم يتمخض شيء عن الإجراءات التي مهد الها الخليفة خلال سنوات ولايته، لحشد قوى مفترضة غير مختبرة في وقائع سابقة، إذ أشرنا سابقا إلى أن جموع العامة منقادة لرموزها، ومسيرة لأهداف غالبا لا علاقة لها بها؛ وتموج وتضطرب محدثة قلقاً اجتماعياً، تحسب أن له السلطة حساباً في إجراءاتها، إلا أنها تستكين وتتراجع عند المواجهة، تاركةً رموزها لمصيرهم. فالخليفة المتوكل على الله الذي أطلق بإجراءاته يد العامة باتجاهات معينة، لتمثل سلطة بديلة تفرض توجيهاتها على المخالفين لها بالراي، معتبرةً قناعاتها معيارا للتعامل هع الآخرين، قد عصف بالتعايش المجتمعي، وأثار كراهية وانتقاد فئات أساسية بتجاوزه على معتقداتها [٥٧]، دون طائل سوى الفوضى والانفلات، وتقييد يد السلطة في الحساب. لذلك فإن خروجه إلى دمشق مختاراً أو مكرهاً مثل قناعته أو من حوله، أن ما ارتجاه من هذه الإجراءات لم يتمخض عن شيء على صعيد كسب قوى العامة في صراعه مع الأتراك، بل أفسدت ما كان سابقاً متلائماً ومتجانساً، فكان عليه البحث عن مجتمع وبيئة جديدة أكثر انسجاماً وتوحداً. إلا أن مكوناتها لم تتعاطف معه وتمنحه دعمها، فضلا عن ما أحدثه أتراك من سامراء من فوضى لم تمهله لإيجاد سبل التعايش معهم، فاضطر للعودة إلى وسطهم من جديد [٥٨].

وبذلك فشل الخليفة المتوكل على الله في إيجاد قوة بديلة وفق سياسة أحادية الجانب لم تؤت سوى الفوضى، ولهذا تسكت الروايات التي قدمت له بالكثير من السجايا والصفات، رفعته إلى

مقام خلفاء العصر النموذج، عن أسباب لردود فعل العامة التي روج لها المؤرخون (قدامى ومحدثين) بقوتها المتعاظمة في القرن الثالث الهجري/ الحادي عشر الميلادي. واستعاضوا عن ذلك بأن أسطروه في حياته ومماته بكثير من الروايات الواضحة الوضع والصنعة [٥٩]، التعويض عن تخاذلهم.

لذلك أباح الأتراك قتل الخلفاء، إذ لقي أربعة من الخلفاء (المنتصر، المعتز، المستعين، والمهتدي) ذات المصير دون معين أو نصير، حتى أن المهتدي في حربه مع الأتراك، استنصر العامة ونادي في الناس "أنا أمير المؤمنين قاتلوا عن خليفتكم" و "يا معشر الناس انصروا و خليفتكم" [٦٠]، إلا أن الناس خذلوه.

ومن خلال ذلك، يمكننا التقرير أن الخليفة المتوكل على الله، المجهول النشأة والاتجاه، لم يصيب الغرض بما أحدثه من متغيرات عن قناعة مستجدة، لا جذور لها ولا سابقة، اقتنع بجدوى نتائجها أو أقنعوه بها، إلاّ أن فشلها لم ينحصر فيما أحدثته من خلل في التركيبة الاجتماعية والعقدية، بل أن سياسته المدفوعة باتجاه أحادي، قد عصفت ليس بحياته فحسب، بل بمؤسسة الخلاف برمتها، حتى عد عهده نهاية عصر، وبداية آخر وسم بالفوضى وبداية انحدار عانت منه الخلافة لقرون.

الهوامش

---

(١) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧)، ٢٠٠/١٥.

(٢) أبو علي أحمد بن يعقوب مسكوية: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق أبو القاسم إمامي (طهران، بروش، د.ت)، ٢٨٧/٢ ؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ٢٠٠/١٥.

(٣) مسكويه، تجارب، ٢٨٨/٤-٢٨٩.

(٤) أبو طاهر أحمد بن الحسن الكرجي الباقلاني: الاعتقاد القادري، تحقيق عبدالعزيز بن محمد آل اللطيف (السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ)، ٢٣١/١.

(٥) المصدر نفسه والصفحة.

(٦) مسكويه، تجارب، ٢٩٢/٤.

(٧) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠-١٩٦٩)، ١٦٧/٩.

(٨) المصدر نفسه، ١٩٩/٩.

(٩) أبو عمر محمد بن يوسف الكندي: الولاة وكتاب القضاة، تصحيح رفن كسن، (بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨)، ٢٠٢-٢٠٣.

(١٠) الطبري، تاريخ، ٢٠٠/٩.

(١١) المصدر نفسه والصفحة.

(١٢) إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية في التاريخ، تحقيق علي شيري (القاهرة، دار إحياء التراث، ١٩٨٨)، ٣٥٢/٤.

(١٣) الطبري، تاريخ، ١٦١/٩-٢٦٢.

(١٤) مسكويه، تجارب، ٢٨٧/٤.

(١٥) الطبري، تاريخ، ١٦١/٩-٢٦٢.

(١٦) أحمد بن الحسن الباقلاني: الاعتقاد القادري، تحقيق عبدالعزيز بن محمد آل اللطيف (السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ)، ٢٣١/١.

(١٧) عبدالرحمن بن أبي الحسن بن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (الهند، حيدر آباد العكن، ١٩٥٩)، ١٧٩/٩.

(١٨) الخطيب البغدادي، تاريخ، ٢٠٨/١٥.

(١٩) ابن كثير: البداية، ٣١٢/١٠.

(٢٠) الطبري: تاريخ، ١٦٦/٩.

(٢١) مؤلف مجهول: العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تحقيق عمر السعيدي (دمشق، ١٩٧٢)، ٥٤٥/٣.

(٢٢) تاريخ الرسل والملوك، ٢٠٩/٩.

(٢٣) أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي (بيروت، دار صادر، ١٩٦٠) ٤٨٧/٢.

(٢٤) عزالدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير: الكامل في التاريخ (بيروت، دار صادر، دار بيروت، ١٩٦٥)، ٣٤٥/١٠.

(٢٥) المصدر نفسه والصفحة.

(٢٦) أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علي الحريسي الجهني فيما افترى على الله عزّ وجل من التوحيد، تحقيق سيد بن حسن الألمعي، ١٩٩٨، ٢٢/١٢ ؛ ابن الأثير: الكامل، ٣٤٨/١٠.

(٢٧) أبن الأثير، الكامل، ٢٣١/٣.

(٢٨) الباقلاني: الاعتقاد القادري، ٢٣١/١.

(٢٩) عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق جودة محمد جودة ومحمد حسين

الشعراوي (القاهرة، دار ابن الهيثم، ٢٠٠٦)، ٣٤٠/١٠.

([٣٠]) مسكويه، تجارب الأمم، ٢٨٨/٤-٢٨٩.

([٣١]) عبدالرحمن بن أبي بكر: تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد (مصر، مطبعة السعادة، ١٩٥٢)، ص٣٠١.

([٣٢]) اليعقوبي، تاريخ، ٤٧٩/٢.

([٣٣]) عن أعداد العامة ينظر، أبن الجوزي: المنتظم، ٣٢٩/١٠ ؛ الذهبي، سيرة، ١٢٥/١١، ٣٤٠.

([٣٤]) المسعودي، مروج الذهب، ١٢٥/٤.

([٣٥]) أبن كثير، البداية والنهاية، ٣١٦/١٠.

([٣٦]) المصدر نفسه، ٣٥٣/٤.

([٣٧]) المصدر نفسه والصفحة.

([٣٨]) بكر بن عبدالله أبو زيد: المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب وجده (جدة، دار العاصمة، ١٤١٧هـ)، ٤١٧/١.

([٣٩]) ابن الأثير، الكامل، ٢٣١/٣.

([٤٠]) جورج طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث (بيروت، دار الساقي، ٢٠١٠)، ٤٨٣-٤٨٤.

([٤١]) اليعقوبي، تاريخ، ٤٥٠/٢.

([٤٢]) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ٦٣٣/٨-٦٤٤.

([٤٣]) أبن العمراني: الأبناء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي (القاهرة، دار الآفاق، ١٩٩٩)، ص١١٧ ؛ أبن كثير: البداية والنهاية، ٣٥٠/١٠.

([٤٤]) شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي: معجم البلدان (بيروت، دار صادر، ١٩٥٧)، ١٧٤/٣.

([٤٥]) أبن كثير، البداية والنهاية، ٣٨٠/١٠.

([٤٦]) أبو بكر الحسن بن علي المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٨)، ٣٢/٤-٣٣.

([٤٧]) المصدر نفسه والصفحة.

([٤٨]) المسعودي: مروج، ١١٥/٤.

([٤٩]) ابن الأثير، الكامل، ٢٣٣/٣.

([٥٠]) المصدر نفسه، ٢٣٤/٣.

([٥١]) المصدر نفسه، ٢٣٥/٣.

([٥٢]) ابو الحسن علي بن حسين: التنبيه والإشراف، (بيروت، مكتبة الخياط، ١٩٦٥)، ٣١٣.

([٥٣]) ابن الأثير: الكامل، ٢٣٧/٣.

([٥٤]) المصدر نفسه، ٢٣٧/٣.

([٥٥]) المصدر نفسه، ٢٤٣/٣.

([٥٦]) المصدر نفسه، ٢٣٧/٣.

([٥٧]) الطبري: تاريخ، ١٧٩/٩.

([٥٨]) المسعودي، مروج الذهب، ٣٢/٤-٣٣.

([٥٩]) المصدر نفسه، ٣٢/٤-٣٣.

([٦٠]) الطبري: تاريخ، ٤٥٨/٩١-٤٥٩.

المصادر :

١- أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧).

٢-أبو علي أحمد بن يعقوب مسكوية: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق أبو القاسم إمامي (طهران، بروش، د.ت).

٣-أبو طاهر أحمد بن الحسن الكرجي الباقلاني: الاعتقاد القادري، تحقيق عبدالعزيز بن محمد آل اللطيف (السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ).

٤-أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠-١٩٦٩).

٥-أبو عمر محمد بن يوسف الكندي: الولاة وكتاب القضاة، تصحيح رفن كسن، (بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨).

٦-إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية في التاريخ، تحقيق علي شيري (القاهرة، دار إحياء التراث، ١٩٨٨).

٧-أحمد بن الحسن الباقلاني: الاعتقاد القادري، تحقيق عبدالعزيز بن محمد آل اللطيف (السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ).

٨-عبدالرحمن بن أبي الحسن بن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (الهند، حيدر آباد العكن، ١٩٥٩).

٩-مؤلف مجهول: العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تحقيق عمر السعيدي (دمشق، ١٩٧٢).

١٠- أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي (بيروت، دار صادر، ١٩٦٠).

١١- عزالدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير: الكامل في التاريخ (بيروت، دار صادر، دار بيروت، ١٩٦٥).

١٢- أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علي الحريسي الجهني فيما افترى على الله عزّ وجل من التوحيد، تحقيق سيد بن حسن الألمعي، ١٩٩٨.

١٣- عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق جودة محمد جودة ومحمد حسين الشعراوي (القاهرة، دار ابن الهيثم، ٢٠٠٦).

١٤- عبدالرحمن بن أبي بكر: تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد (مصر، مطبعة السعادة، ١٩٥٢).

١٥- بكر بن عبدالله أبو زيد: المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب وجده (جدة، دار العاصمة، ١٤١٧هـ).

١٦- جورج طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث (بيروت، دار الساقي، ٢٠١٠).

١٧- أبن العمراني: الأبناء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي (القاهرة، دار الآفاق، ١٩٩٩)

١٨- شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي: معجم البلدان (بيروت، دار صادر، ١٩٥٧).

١٩- أبو بكر الحسن بن علي المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٨).

٢٠- ابو الحسن علي بن حسين: التنبيه والإشراف، (بيروت، مكتبة الخياط، ١٩٦٥).

Dr. Sora Mumtaz Abdul-Alla **Dr. Nazar Mohammed Qader**
The College of High Education for Humanity Science
Department of History / University of Mosul

Abstract

The study aimed at shedding light on what is the Caliph Al-Mutawakil on Allah had made of intellectual variables, which was a coup against the constants of his predecessors and it marked Al-Mutawakili's coup. And the vagueness of origin and trends and the fog of novels, as well ad the delay of the steps taken by the Caliph Al-Mutawakil to search and aim at the justifications, as well as the extent of its results, in terms of restoring the Caliphate Al-Mutawakil to its status, its repercussions and implications at the internal level, and the status of the Caliphate